المحاضرة الخامسة: الآليات المؤسساتية

د. حورية بن سيدهم

02-12-2025 Moha05

قائمة المحتويات

I - الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد **3**

1. دور المنظمات الحكومية الدولية في مكافحة الفساد.....3
1.1. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).....3
1.2. البنك الدولي.....4
1.3. صندوق النقد الدولي 5

I الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد

مقدمة

أصبحت ظاهرة الفساد تتصدر جدول أعمال العديد من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وهذا التحول كان نتيجة إسهام عوامل عديدة منها: إدراك المخاطر الجمة لهذه الظاهرة وضرورة تكاثف الجهود الدولية لتطويقها، لذلك اهتمت المؤسسات الدولية عموما بالحكم الراشد والشفافية.

ومن المعروف أن المؤسسات الدولية تنقسم إلى مؤسسات حكومية وأخرى غير حكومية، بعضها يمارس نشاطه على صعيد عالمي، والآخر يقتصر نشاطه على صعيد إقليمي، بعضها يمارس نشاطا عاما والآخر يمارس نشاطاً فنياً أو متخصصاً.

1. دور المنظمات الحكومية الدولية في مكافحة الفساد

المنظمات الدولية تتباين وظائفها وأهدافها، وبالتالي من الطبيعي أن تتباين الوسائل والآليات التي تستخدمها في تحقيق هذه الوظائف، ولأن النشاط الدولي المتعلق بمكافحة الفساد وإرساء دعائم الحكم الصالح يمس الكثير من الجوانب التي تتعلق بعملية بناء المؤسسات، فمن الطبيعي أن نجد الكثير من المنظمات التي تهتم بقضايا التنمية والتجارة لها دور بارز في مكافحة الفساد.

1.1. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

تعد **منظمة الإنتربول** من أجهزة المنظمة الأمم المتحدة، وتعمل تحت رعايتها وإشرافها كونها قد أنشأت بقرار صادر عن الجمعية العامة للمنظمة الدولية **(الأمم المتحدة)**، فهي بدورها هيئة تنشئها مجموعة من الدول للإشراف على شأن من شؤونها المشتركة، وتمنحه اختصاص ذاتيا معترف به تباشره هذه الهيئة في مواجهة المجتمع الدولي وفي مواجهة الأعضاء فيها

a) نشأتها

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية **(الإنتربول)** تتكون من **80 بلدا** ولها **لغات رسمية هي الإنجليزية والفرنسية والعربية والإسبانية** متواجدة أساسا على مستوى المطارات، يعود إنشاء المنظمة إلى المؤتمر الأول للشرطة القضائية المنعقد في موناكو من **14 إلى 18 أبريل 1994**، لكن ظروف الحرب العالمية الأولى جمدت فكرة التعاون الشرطي الدولي، وفي سنة **1923** بادر مدير شرطة فيينا بالنمسا **"جوهان شوبر"** إلى دعوة المؤتمر الثاني للشرطة الجنائية، واختيار فيينا مقرا لها بتاريخ **07/09/1923**، ومن أولى القرارات التي اتخذتها اللجنة الدولية للشرطة الجنائية إصدار نشرة رسمية لتكون بمثابة رابط بين مختلف البلدان الأعضاء فيها أطلق عليها اسم **(الأمن العام الدولي)** وكانت تنشر أنذاك مذكرة التوقيف الدولية وأوصاف المجرمين

b) مهام واختصاصات الإنتربول

أما عن المهام الأساسية لهذه المنظمة، فتتمثل في تأمين وتطوير التعاون الدولي، فمنذ وجودها تعمل من أجل مكافحة الجريمة بمختلف أنواعها وهذا بتشجيع التعاون الدولي في أوسع نطاق مع السلطات الشرطية الجنائية لمختلف الدول وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذا طبقا لما ورد في **المادة الثانية الفقرة الأولى.** إضافة إلى تطوير الآليات والاستعدادات لمكافحة الجريمة من خلال شبكة عالمية للاتصالات، تقديم مجموعة من المعلومات الشرطية وخدمات التحليل الإجرامي ومساعدة دائمة وفعالة في مجال العمل الشرطي في مختلف أرجاء العالم.

أما عن الاختصاصات الأساسية لمنظمة الدولية للشرطة الجنائية فيمكن إدراجها في النقاط التالية:

- تجميع وتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالجريمة والمجرم حيث تتسلم المنظمة هذه البيانات والمعلومات وتتبادلها مع المكاتب المركزية للشرطة الجنائية في الدول الأعضاء، وتقوم المنظمة بتجميع هذه البيانات وتنظيمها لديها وهذه الوثائق تعتبر وثائق مهمة في مكافحة الجريمة على المستوى الدولي.

- تتولى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء خاصة في مسألة أساسية وهي مسألة هروب المجرمين حيث تتولى التنسيق مع الدولة العضو من خلال المكاتب المركزية الوطنية التابعة للمنظمة وذلك بتعيين مكان تواجد المجرم والإسراع في اتخاذ إجراءات القبض عليه، وتسليم المجرمين يعتبر من أقدم صور التعاون بين مختلف الدول.

- مكافحة جرائم القانون العام مثل جرائم تبييض الأموال وحتى جرائم الإرهاب، بحيث يمنع على المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التدخل في القضايا ذات الطابع العسكري أو الديني أو العرقي أو السياسي.

- حماية الأمن الدولي من خلال تحذير الدول من احتمال ووقع جرائم جديدة.

أما بخصوص مكافحة الفساد بصفة خاصة، فقد صرح الأمين العام لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية: بصفتي الأمين العام **للإنتربول** المنظمة العالمية للشرطة، فأنا ملتزم بتحقيق تفوق في مجال الاتصالات واستخدام معلومات الشرطة، وقد أعطيت الأولوية لأنشطة تبادل المعلومات لمكافحة عدد كبير من الجرائم الخطيرة بما فيها الفساد. وبهذا المفهوم تعتبر الإنتربول أهم العناصر المكونة للمجهود الدولي لمكافحة الفساد.

i) أهداف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

حددت **المادة لثانية** من قانون الأساسي **لمنظمة الإنتربول** أهدافها على النحو التالي:

 تأكيد وتطوير المساعدة المتبادلة وعلى أوسع نطاق بين سلطات الشرطة الجنائية في إطار القوانين المعمول بها في مختلف الدول وعلى ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

 إنشاء وتطوير كافة النظم الفعالة للوقاية من الجرائم والعقاب عليها، وقد حذرت المادة الثالثة من الميثاق المذكور التدخل في الشؤون ذات طابع السياسي أو العسكري أو العرقي أو أي نشاط من هذا القبيل.

 ومما يجب الإشارة إليه، فإن المنظمة تسعى جاهدة إلى تسهيل التعاون الدولي بين الأجهزة الشرطة في مختلف دول العالم في الحالات التي تكون هناك علاقات ديبلوماسية بين البلدان، مع احترام القوانين الداخلية للدول، وتتمسك ببنود الإعلان العالمي للحقوق الإنسان، وفي كل الأحوال يحضر القانون الأساسي للمنظمة القيام بأي نشاط ذي طابع سياسي أو عسكري أو ديني أو عنصري.

كما تهدف المنظمة إلى تمكين المعنيين من التواصل بشكل آمن وتبادل المعلومات الشرطية وتسهيل الوصول إليها وتسيير تبادل المساعدة على أوسع نطاق ممكن بين أجهزة الشرطة

1.2. البنك الدولي

إن البنك الدولي أكبر الجهات الراعية لبرنامج التنمية وتمويل المجتمعات على المستوى الدولي، ويعد من أكبر المؤسسات التي تولي اهتماما كبيرا بمكافحة الفساد، يعد البنك الدولي من أكثر الأطراف الدولية اهتماما بمكافحة الفساد لكونه أكبر الجهات الراعية لبرنامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي، حيث أجرى البنك الدولي مبكراً أهمية الفساد، ونفذ منذ سنوات إجراءات في هذا الشأن، فرضت نفسها كمحور لجهود دولية واسعة استهدفت مكافحة كل أشكال الاحتيال والفساد في المشاريع التي يمولها، وتقديم العون للدول النامية التي تكافح الفساد، وتنجح في تطبيق برامج إصلاحية تمكنها من الاستفادة من قروض الصندوق بصورة أفضل. ووضع البنك عدداً من الإستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد أو كما أسماه البنك سرطان الفساد، وكان الهدف النهائي للإستراتيجيات ليس القضاء النهائي على الفساد، ولكن مساعدة الدول على الانتقال من الفساد المنظم إلى بيئة ذات حكومة أحسن أداء مما يقلل من الآثار السلبية للفساد على التنمية وتتضمن هذه الإستراتيجيات **أربع محاور:**

- منع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.

- تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد، لا سيما فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية، ولا يضع البنك الدولي برنامجا محددا لكافة الدول النامية، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعا لظروف كل دولة أو مجموعة دول.

- اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم البنك الدولي في مجالات رسم إستراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات، واختيار وتصميم المشروعات.

- تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

وتهدف المساعدات التي يقدمها البنك الدولي في مجالي الحوكمة ومحاربة الفساد إلى تقديم العون للبلدان حتى يتسنى لها تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للفقراء وتحفيز النمو وتهيئة فرص العمل، وذلك من خلال انتشال الناس من الفقر. ويضطلع البنك كذلك بالمسؤولية الانتمائية أما أصحاب المصلحة لضمان استخدام أموال التنمية في الغرض المحدد لها وعدم تعريضها لأعمال الفساد، ويقوم البنك حاليا بزيادة نطاق تركيزه الكبير بالفعل على المساعدات المتعلقة بالحوكمة، ففي **20 مارس 2007** اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين بالإجماع ورقة عمل عن الإستراتيجيات القطاعية بعنوان "تدعيم مشاركة مجموعة البنك الدولي في مجالي الحوكمة ومكافحة الفساد". أعلن رئيس البنك الدولي **"روبرت زوليك"** بدء تطبيق خطة تنفيذ الإستراتيجية التي ناقشها مجل المديرين التنفيذيين. وفي **أكتوبر** ناقش المجلس تقريراً مرحلياً عن التقدم المحرز على مدى عام في تنفيذ إستراتيجية الحوكمة ومكافحة الفساد، وشملت أبرز ملامح التنفيذ على مدار **العام الأول** ما يلي:

- قيادة جهاز الإدارة العليا لأجندة الحوكمة ومكافحة الفساد من خلال مجلس الحوكمة الذي يترأسه المديرون المنتدبون، ويتألف من تمثيل على مستوى نواب الرئيس من مختلف أنحاء مجموعة البنك. ويجتمع هذا المجلس بصورة منتظمة لتقديم الإرشاد والإشراف.

- تدشين عمليات الحوكمة ومكافحة الفساد في **27 بلدا** للمساعدة على تذليل العقبات المتعلقة بالحوكمة أمام الفعالية الإنمائية، وإدماج هذه الجوانب داخل إستراتيجيات المساعدة العالمية للبنك. وتكثيف المشاركة مع الحكومات والشركاء الآخرين بشأن قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد.

- الإدماج المنهجي لأبعاد إستراتيجية الحوكمة ومكافحة الفساد في حافظة العمليات عن طريق تضمين آليات من قبيل خطط إستراتيجية الحوكمة ومكافحة الفساد، الشفافية، الإفصاح، أنظمة الرصد من جانب الغير، وإشراف المجتمع المدني.

- زيادة الاهتمام بإستراتيجية الحوكمة ومكافحة الفساد في أنظمة إدارة المخاطر والجودة في المناطق.

- إطلاق مشاريع تجريبية في مجالات أساسية لتحسين الأنظمة الوطنية للحوكمة، مثل: أنظمة التوريدات والمشتريات، وبناء القدرات في الوزرات الأساسية.

1.3. صندوق النقد الدولي

يعتبر الصندوق النقد الدولي كنموذج للمنضمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد وترويج للحكم الصالح، وهو يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد الدول الأعضاء أو على الصعيد العالمي. وقد حدد صندوق النقد الدولي **مسلكين أساسيان** من اجل مكافحة الفساد والقضاء عليه وهم على النحو التالي:

المسلك الأول: تركيز أنشطة الدولة على مجالات التي تتلاءم مع قدراتها، إذ أن كثيرا من الدول لم تفعل أكثر من ما تستطيع وبموارد غير كافية وقدرة محدودة، في حين أنه إذا تركز جهد الحكومات على الأنشطة العامة التي لا غنى عنها لتنمية، فإن ذلك سيزيد من فعاليتها.

المسلك الثاني: تحسين قدرة الدولة من عدة وسائل لتنشيط المؤسسات العامة ويعني ذلك وضع قيود فعالة من تصرفات الحكومة المؤدية للفساد، وخلق جو المنافسة داخل المؤسسات من أجل زيادة كفاءتها وتحسين الرواتب، كما يعتبر الصندوق النقد الدولي أنا هناك **خمس مهام** جوهرية تشكل نظام عمل أي حكومة لتحقيق التنمية الشاملة والتي تتمثل فيما يلي: إرساء القانون، إقرار بيئة لسياسات المالية والاستثمار في الخدمات الاجتماعية والعمل على ضبط الاقتصاد الكلي، كما ينادي صندوق النقد الدولي الحكومات بالاهتمام بقاعدة التنافس في إطار أجهزة الإدارة العامة من خلال تفعيل أنظمة للتعيين تقوم على أساس الجدارة.

بالإضافة إلى وظائفه الأساسية هناك أيضا بعضا من أهدافه المتمثل في:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتأزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.